الاقتصاد المعرفي: رؤية استراتيجية مقترحة للإصلاح الاقتصادي الشامل في العراق

م.د حاتم علي عبدالله
جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد
hadminstration81@tu.edu.iq
Mob:07701721462

م. سامر محمد فخري ضرار
جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد
samer.m.f@tu.edu.iq
Mob:07701014682

المستخلص

يتناول البحث بالتحليل دراسة مسارات الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ، والذي قدمت فيه العديد من الخيارات والاساليب المتنوعة للإصلاح الاقتصادي وتبنت الحكومة العراقية بعضاً منها املاً في مواجهة تحديات الاقتصاد العراقي الا ان هذه الاساليب والخيارات غدت تقليدية وهذا ما نعبر عنه اليوم (مأزق الاصلاح الاقتصادي القديم) ، لذلك فأن اشكالية البحث تقوم على نقطتين اساسيين هما :

1. ان تعدد خيارات الاصلاح الاقتصادي ادت إلى تشتيت رؤى وجهود متخذي القرار الاقتصادي.
2. ان الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي يتطلب تبني فلسفة اقتصادية جديدة تتلاءم مع ما موجود بالعالم الخارجي .

توصل البحث إلى ان تعدد واختلاف السياسات الاقتصادية الاصلاحية المقترحة تضع متخذي القرار الاقتصادي امام خيارات صعبة نتيجة لعدم اختيار برنامج تنموي واضح المعالم له سقوفه الزمنية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية ، الا ان اتباع منهج الاقتصاد المعرفي اصبح ضرورة استراتيجية للإصلاح الاقتصادي الشامل في العراق وذلك لاهتمامه برأس المال الفكري والذي يعتبر اساس عملية الاصلاح الشامل. وعليه يقترح البحث امكانية تنفيذ منهج الاقتصاد المعرفي كأحد الخيارات الاساسية والاستراتيجية لعملية الاصلاح الاقتصادي الشامل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، الإصلاح الاقتصادي

Knowledge Economy: A Proposed Strategic Vision for Comprehensive Economic Reform in Iraq

Abstract

The study explores the study of the economic reform paths in Iraq after 2003, in which many options and various methods of economic reform were presented. The Iraqi government adopted some of them in the hope of facing the challenges of the Iraqi economy, but these methods and options have traditional. so the problem of research is based on two main points:

1. The multiplicity of economic reform options led to the dispersion of the visions and efforts of economic decision makers.
2. Joining the global economy requires adopting a new economic philosophy that is compatible with what exists in the outside world.

The research found that the multiplicity and divergence of the proposed economic reform policies put economic decision makers in front of difficult choices due to the lack of a clear development program with its time limits for the advancement of economic sectors. However, the adoption of the knowledge economy approach has become a strategic necessity for comprehensive economic reform in Iraq because of its interest in intellectual capital Which is the basis of the

comprehensive reform process. Therefore, it is proposed to explore the possibility of implementing the knowledge economy approach as one of the basic and strategic options for the comprehensive economic reform process.
Keywords: Knowledge Economy, Economic Reform.

المقدمة

اليوم وفي ظل التطورات المتسارعة فأن المعرفة مثلت الأساس المنهجي للمنظمات والمجتمعات على بشكل عام، ويعود السبب الى احتوائها الى مفردات الميزة التنافسية، وقد أشار(Nonaka) في جميع طروحاته الى ان" في الاقتصاد اذا كان الامر الوحيد هو عدم التأكد فان المعرفة هي المصدر الوحيد للميزة التنافسية".

وبهذا فقد تحقق للعيان ان اهم عنصر انتاجي في النظام الاقتصادي الجديد هو المعرفة، التي عملت بدورها على عدم التركيز على عناصر الإنتاج التقليدية مثلما كان معهودا في العصور الاقتصادية السابقة(الزراعي، التجاري، الصناعي) وحققت نوع من التحفيز لظهور نوع اخر اطلق عليه بالاقتصاد المعرفي. محققة الطرح لإشارات ذات دلالات معنوية مثل:

- ان رأس المال الفكري هو الأساس في أي عمل انتاجي جديد.
- إن اساس واكتساب الثروة يتمثل بعمال المعرفة او رأس المال المعرفي
- ان سلسلة قيمة المعرفة والقيمة المضافة لها تتزايد وتتعاظم من خلال التراكمات المعرفية على خلاف الاقتصادات الأخرى التي تتميز بالندرة.
- إن إنتاجية العمل المعرفي هي الأهم من إنتاجية العمل المادي التقليدي لأن إنتاجية العمل المعرفي العالية إذا ما تحققت على أساس مقاييس دقيقة ستكون هي الثورة الحقيقية في بلوغ أعلى مستويات الفاعلية والكفاءة حتى في العمل المادي الذي يقوده العمل المعرفي نفسه(نجم:2008).

المحور الاول: الاطار المنهجي

اولا: مشكلة البحث

مثلت المعرفة و رأس المال الفكري ركائزاً اساسية في بناء المجتمعات التي اصبح يطلق عليها بالمجتمعات المعرفية، وعلى الرغم من ذلك فأن بلداننا العربية لم تستطع مواكبة هذه التطورات التي حصلت في بيئات الدول المتقدمة، وانطلاقا من ذلك فأن هذه الورقة تمثل محاولة تحفيزية او منبه عن اهمية الاقتصاد المعرفي في تحديد وبناء ملامح الإصلاح الاقتصادي لبلادنا العربية بشكل عام وبلدنا الحبيب بشكل خاص، خصوصا وان التوجه الشامل للحكومة العراقية هو الخروج من المآزق القديمة القائمة على السياسيات الاعمال التقليدية ، وبالتالي فان هذه الورقة تقوم على نقطتين جوهريتين، **الأولى:** ان تعدد خيارات الاصلاح الاقتصادي ادت إلى تشتيت رؤى وجهود متخذي القرار الاقتصادي. و**الثانية:** ان الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي يتطلب تبني فلسفة اقتصادية جديدة تتلاءم مع ما موجود بالعالم الخارجي.

ثانيا: اهمية البحث

تتلخص اهمية البحث في ابراز اهمية الاقتصاد المعرفي كموجه للإصلاح الاقتصادي الشامل من خلال استخدام المعرفة وراس المال الفكري للخروج من المأزق الفكري للبلد، وهو ما يمكن ملاحظته من الدور الحكومي في تفعيل مبادئ الحكومة الالكترونية وضمان الجودة في تحديد متطلبات العصر الحالي.

ثالثا: اهداف البحث

ان الهدف الرئيس للبحث يتلخص في ابراز دور راس المال الفكري في تحقيق الاصلاح الجذري من خلال تدعيم الجوانب المعرفية للمجتمع بشكل شامل. اذ ان الاساس في العملية الاقتصادية لكل بلد تعتمد على ما يمتلكه البلد من رؤوس اموال فكرية تعمل على زيادة التنمية لان المعرفة تزداد من خلال التراكم ولا تتناقص ما يؤدي بدوره الى الإصلاح الاقتصادي.

رابعا: فرضيات البحث

يقوم البحث على افتراض نظري مفاده ان الخروج من المآزق القديمة يمكن تفعيله من خلال تطبيق برامج المعرفة في كل العمليات الاقتصادية محققين بذلك مواكبة مع الاقتصاد العالمي الجديد وبالتالي تحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل

خامسا: منهجية البحث

ينطلق البحث في تحديد توجهاته الفلسفية وفقا للفلسفة الواقعية (او ما تسمى بالمنهج النوعي Qualitative approach) التي تهدف الى فهم السلوك من خلال تتبع الادب والاطر المرجعية، لفهم المعاني وتطوير الافكار من خلال الاستدلال الاستقرائي (Inductive reasoning) (Adams et al,2007 :26) فضلا عن توليد افكار جديدة (Kothari ,2004:4).

المحور الثاني: الاطار النظري

اولا : مفهوم الاصلاح الاقتصادي

مفهوم الاصلاح الاقتصادي شأنه شأن العديد من المفاهيم في حقول المعرفة، تتعدد الاتجاهات الفكرية وتختلف المنطلقات النظرية التي تفسره، وعلى العموم فان هذه الاتجاهات والمنطلقات تلتقي مع بعضها لتعبر عن" الاصلاح الاقتصادي"(The Economic Reform) والاصلاح في اللغة العربية هو جعل الشيء اكثر صلاحاً، وفي اللغة الانكليزية (The Reform) أي تعديل المسار بالاتجاه المرغوب فيه، والاصلاح الاقتصادي اصطلاحاً هو عملية التغيير نحو الافضل من خلال التناسق بين حركة المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه المرغوب فيه (عبد الخالق، 2005 :32). وحدد البنك الدولي على ان " الاصلاح الاقتصادي" مجموعة التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي وهي تشمل اصلاحات في القطاع العام وهيكل الملكية وتحرير التجارة الخارجية (سويفي،2009 :345). وهو يتوافق مع الاصلاح الاداري من حيث المضمون والذي يعني ادخال تغيرات جوهرية في البيئة التنظيمية وجعلها اكثر ملائمة مع التطور التكنولوجي وتحديات السوق واحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات لتحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي(قدوري ،2011: 104). وهو مناقض لمصطلح التخلف الاقتصادي الذي يعني (تفكيك القطاعات الاقتصادية إلى قطاعات منعزلة غير مترابطة فيما بينها) (البياتي،2009: 441).

وعليه فالإصلاح الاقتصادي تغيير مخطط هادف، يتضمن مجموعة من السياسات الاصلاحية الاقتصادية والادارية والتكنولوجية واعادة صياغة التوجهات والاطر العامة للدولة لمعالجة الاختلالات الهيكلية المتجذرة والتكيف مع المستجدات المحلية والدولية وتوجيه الاستثمارات وتحفيز الطاقات البشرية الكامنة بما يضمن ظهور افكار وقيم جديدة تؤدي إلى تحسين المستوى المعاشي للأفراد وتعزيز المنافسة الابداعية بين الموارد المتاحة لزيادة كفاءتها وتطوير البنية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

ثانيا : تحديات ومبررات الاصلاح الاقتصادي في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات في مختلفة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، شكلت بمجملها عائقا خطيرا امام اعداد وتنفيذ خطط الاصلاح الاقتصادي، تتمثل هذه المبررات والتحديات بالاتي:

1. المبررات الداخلية (المحلية): وتتمثل:-

- المبرر الاقتصادي : لا يخفى على احد ما يعانيه الاقتصاد العراقي في السنوات القلية الماضية من تحديات كان من بينها:(الاختلال الهيكلي : ويعني ضمناً اعتماد موازنة الدولة العراقية على الايرادات النفطية كمورد اساسي، اذ شكلت الايرادات النفطية 90% من ايرادات الموازنة العامة بعد عام 2006 (UNCTAD,2006:42). وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، اذ تراوحت مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي اقل من 8% ، 1.6 % على التوالي بعد عام 2006 (عبد الرحمن، 2009: 148) . وتفشي الفساد المالي والإداري، وتخلف التكنولوجيا المستخدمة في القطاع العام والخاص(احمد واخرون ،2009: 73).ان هذه التحديات افرزت واقع اقتصادي متردي، لذا اصبح الاصلاح الاقتصادي ضرورة اساسية في البحث عن اساليب اقتصادية حديثة لإدارة شؤون الدولة ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والاستثمار في القطاع الخدمي.
- المبرر الاجتماعي : تفشت في المجتمع العراقي مشاكل اجتماعية متعدد كالفساد والبطالة والجهل والفقر وغسيل الاموال والعنف والجريمة المنظمة (Organized Crime) كلها اثرت وبشكل سلبي على منظومة القيم الاجتماعية(عربية، 2006 :99) ، وهذه نتيجة منطقية لعدم الاهتمام باللبنة الاساسية في المجتمع وهي الاسرة ومنها الفرد. وبناءاً على ذلك فان الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي لابد ان يرتكز على الاستثمار في العنصر البشري من خلال برامج التربية والتعليم وتحفيز القدرات البشرية وخلق اليات تعبئة الموارد المتاحة واعادة بناء الانسان من اجل دعم العملية الابداعية في الانشطة المختلفة.
- المبرر السياسي: لقد انتجت الفترة بعد عام 2003 حالة من عدم الاستقرار السياسي وهذه وفرت بيئة خصبة للفساد المالي والاداري وهشاشة الوضع الامني وشكل عقبة اما عملية الاصلاح (البصام،2009: 149) وقد اشارت بعض الدراسات الحديثة للعلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والمتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها متغيرات التنمية البشرية (الدليمي، 2015: 85).
- المبرر التكنولوجي : ان التخلف التكنولوجي يؤثر على جميع القطاعات بدون استثناء، وعدم مواكبة عصر تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى اعاقة عملية البحث العلمي وخصوصا في مجال الإصلاح الاقتصادي، فالاهتمام بالجانب التكنولوجي يوفر حرية الحركة لمجمل القطاعات وهو ما يعزز عليه مبدأ الاقتصاد المعرفي ويعزز خصوصية الجانب التكنولوجي في حياة المجتمعات.

2. **المبررات الخارجية (الدولية):** ان الاصلاح الاقتصادي وبرامجه التنموية غدت اسلوباً قسرياً ترعاه وتدعو له المنظمات الدولية في البلدان التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ان التحديات الخارجية تتمثل بالصدمات الخارجية: ومنها الازمات المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط، وتعرض العراق إلى صدمة اقتصادية تمثلت بانخفاض ايراداته إلى النصف وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط بعد عام 2013. وكذلك الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية: فالعراق ونتيجة لما يمتلكه من خيرات، وعلى مدار ثلاث عقود اقحم في حروب ونزعات دولية، لذا انعكست وبشكل مباشر على نوع وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية. فضلا عن ذلك شروط الهيئة الثلاثية الدولية: التي تتمثل بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (البديري،2010: 21). وضغوط العولمة (Globalization) (السعيد واخرون،2005: 37) . وظهور الفساد الدولي الذي تسوقه بعض الدول من خلال اجهزتها المخابراتية وشركاتها العابرة للقارات لأجل كسب ود بعض المسؤولين وابرام الاتفاقات التجارية المشبوهة (الذهبي،2010 :240).

ثالثا : مسارات الاصلاح الاقتصادي

هناك العديد من السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق بعد عام 2003 ، وتمثلت مسارات الاصلاح الاقتصادي بالاتي :

1. **اصلاحات اقتصادية تقليدية** : وهي حزمة من السياسات التي تستهدف قطاع معين دون معرفة تأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية الأخرى(خواجيكة، 2002: 142).
2. **اصلاحات اقتصادية ابداعية:** ان منظومة الاصلاح وفق هذا التوجه يجب ان تكون متكاملة وشاملة القطاعات الاقتصادية كافة والانتاجية والخدمية. وبناءاً على هذه التوجهات تبلورت في الآونة الاخيرة استراتيجية التنمية المعززة للسوق والتي تركز على العلاقة الوثيقة بين الحكومة والقطاع الخاص والاسواق وتستند على الابتكارات في العمل الحكومي وتمكين جميع الشرائح الاجتماعية في تنفيذ الخطط الاقتصادية (الويس،2009 :40). وتدخل الدولة وبشكل فعال في المحاور الاساسية التالية :
   - الاستثمار برأس المال الفكري .
   - تفعيل وتطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية .
   - تبني استراتيجية الاقتصاد المعرفي .

رابعا: الاقتصاد المعرفي (المفهوم– التوجه)

عملت المعرفة على تعديل مؤشرات القوة باتجاه التحول الى قدرة العقل البشري وما يمتلكه من معرفة ومهارة وخبرة على خلاف القوى العضلية والجسمانية بل كانت هذه القوى تمثل القوى الذهنية والفكرية ومعرفة–كيف، محققة نوع جديد من الاقتصاد المتمثل بالاقتصاد المعرفي، اذ يعرف الاقتصاد المعرفي بأنه "نوع جديد من الاقتصاد الذي يتطلب نوع جديد من الادارة (الادارة المستندة على المعرفة) ونوع جديد من المنظمات(المنظمات المستندة على المعرفة)"(Tocan,2012: 3-4) والاقتصاد المبني على المعرفة لديه عدد معين من الخصائص: (منير ونعيمة،2008 :4)

1. الابتكار: يتطلب الاقتصاد المعرفي نظاما فعالا من الروابط الابتكارية بين المؤسسات وبينها وبين المؤسسات الاكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
2. التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل.
3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.
4. حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو.

ومن اجل امعان النظر في اهمية الاقتصاد المعرفي لنرى الشكل (1) الذي يعرض التطور التاريخي للعصور من ناحية اقتصادية وصولا الى العصر الحالي ويصور حركة التطور البشري بداية بالعصر البدائي ثم الزراعي ثم التجاري فالصناعي وصولا الى عصر الاقتصاد المعرفي الذي استبدل المعرفة مكان الجهد العضلي تماما.

شكل(1) الحقب الزمنية وميتها التنافسية

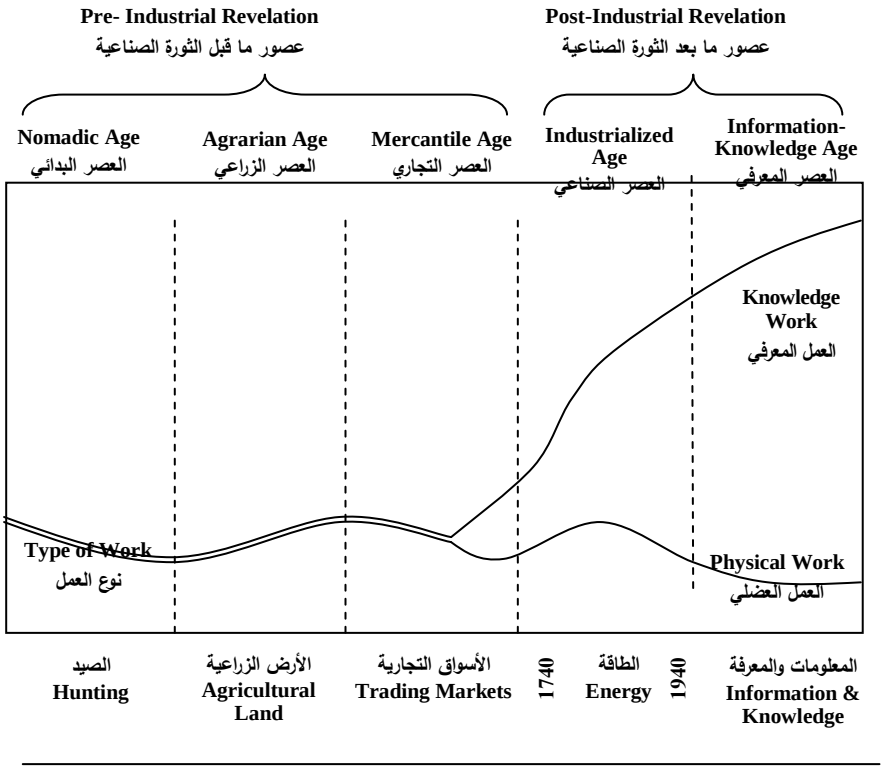

المصدر: يوسف، عبدالستار حسين.(2004)، " إدارة المعرفة كأداة من اجل البقاء والنمو"، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية.

فضلا عن ذلك فأن الرأسمالية شهدت تحولا عصريا في نظام الانتاج الشامل عندما كان المصدر الاساس هو قوة العمل الى طريق جديد والمتمثل بالإنتاج المعتمد على الابداع عندما تكون الكفاءات هي من يخلق القيمة(Muntean:2009: 141). لان الاقتصاد المعرفي يتميز بـ:

1. ان المعرفة سوف تصبح محتوى الاعمال وعمليات الانتاج والبيع.
2. ان الموجودات المعرفية وكفاءات رأس المال الفكري ستصبح اكثر اهمية من الموجودات المالية او الموجودات الاولية التكنولوجية.
3. ان المعرفة ونتائج راس المال الفكري ستحافظ على رفاهية وازدهار اقتصاد السوق الذي يتطلب اعمال جديدة وتقنيات وطرق جديدة.

و تبعا لما تقدم فأن الاقتصاد المعرفي له القدرة على خلق المجتمع المعرفي القائم على أسس المساواة والابتكار والتنوع واللامركزية والفاعلية ومكافحة الهدر والضائعات والتداوب وتحقيق الذات. وهذا ما يتطلب القيام بالاتي (منير ونعيمة،2008: 6) :

1. إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي.

2. وارتباطًا بما سبق، العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست (ترفًا فكريًا)، بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.
3. إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى (العابرة للقوميات خصوصًا) تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءا مهما من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

شدد (Muntean:2009: 148)على ان التعامل مع اقصاد المعرفة يتطلب:

1. التوجه بالتغيير المستند الى السوق مع برامج تسمح وتقوي الاقتصاد استجابة الى ضغوط المنافسة العالمية وقوى السوق.
2. الحفاظ على وبناء هيكل المنافسة للمستقبل مع برامج للحفاظ على الاقتصاد او تطوير وضع قوي للمؤسسات والشركات من خلال النوعية العالية من المهارات البشرية والبنى التحتية.
3. ادارة التكيف كما هو الحال مع تعظيم النمو العام من خلال ادارة تكييف الاقتصاد مع نسب النمو المسموحة لكل الامكانيات.
4. تسهيل القدرة على تكيف الافراد والعوائل والاقاليم مع برامج لدعم هذا ضمن المجتمع ومساعدتهم على اقامة ترابطات مع البيئة الجديدة.

وان عملية نقل واكتساب وتوطين وتطوير المعرفة تعتمد وبشكل مباشر على راس المال البشري. وفي الآونة الاخير ادركت المنظمات والحكومات حقيقة مهمة تتمثل في كون القيمة الحقيقة لها تستند على شيء اكثر اهمية من رأسمالها المادي الا وهو راس المال الفكري (Intellectual Capital) ويعرف على انه قيمة معرفة العاملين ومهاراتهم وقدراتهم العقلية على تكوين الثروات (العنزي،2011:353)، وان اهمية راس المال الفكري تنبع من الاعتبارات الاتية(افندي،2011 :3):

1. ان راس المال الفكري اصل الاصول (الموجودات) واهمها .
2. انه يساهم في تشييد العقول البشرية عالية التميز.
3. انه اساس الميزة التنافسية في المستقبل.
4. يقوم بتنمية الذكاء الجمعي ويؤسس للمجتمع الابتكاري.

خامسا: رؤية مقترحة لتبني استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق

لقد كشفت الفقرة السابقة ملامح الاقتصاد المعرفي، اذ تبين ان المضي في اجراءات وخطوات الاقتصاد المعرفي لها اثر ايجابي في الحد من الاثار السلبية للاقتصاديات التقليدية، مما عزز من اهمية تبني استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق باعتبارها مسارا جديداً للإصلاح الاقتصادي ووسيلة مهمه لمواكبة ادوات عصر العولمة بما تحمله هذه الكلمة من انفجار معلوماتي ومعرفي هائل. بمعنى اخر ان هناك اساليب حديثة لمواجهة مشاكل الاقتصاد التقليدي واثاره السلبية من خلال دعم مشروع الحكومة الالكترونية ودعم التعليم في جميع مستوياته ومحاربة غسيل الاموال وتنمية القدرات البشرية.

1. متطلبات الاقتصاد المعرفي في العراق :

ان ظهور الاقتصاد المعرفي ادى إلى الاعتراف بالمعرفة كإحدى الموجودات الجوهرية غير الملموسة مادياً وقد وضع ذلك تحدي جديد امام الحكومات ومنظمات الاعمال لإعادة ترتيب اولوياتها، اذ انتقل التحدي والاهتمام من ادارة ندرة الموارد إلى ادارة وفرة المعلومات والتي تزداد قيمتها بالاستخدام وهذا مكمن وسر ديناميكية الاقتصاد المعرفي. وقد حول ذلك توجه المنظمات

الدولية من كثافة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى كثافة الاستثمار في المعرفة ذاتها، وهذا يعني ان على المنظمات ان تدرك ان ميزتها التنافسية او استمرار بقائها يكمن بما تمتلكه من معرفة ومعلومات وهذا يعزز من قدرتها على مواجهة جميع التهديدات المحيطة بها وان التحدي الحقيقي في الوقت الحاضر ليس في توليد المعرفة وانما في كيفية توظيف هذه المعرفة في المجالات الانتاجية والخدمية(الكبيسي،2014 :218).

ان الاقتصاد المعرفي يتعامل مع مختلف اشكال المعرفة، وهذا يتطلب توفير الحاضنة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤسس إلى مجتمع المعرفة، وان اهداف الاقتصاد المعرفي لا تختلف عن الاقتصاد التقليدي، الا ان اساليب الوصول إلى الاقتصاد المعرفي قد تغيرت ، اذ توجد هنالك ثلاث اساليب جوهرية تتمثل في (الهلالي، 2009: 15) :

1. التطور المستمر والدائم في الاقتصاد الرقمي .
2. زيادة عدد البحوث التطبيقية من اجل زيادة عدد الابتكارات. وهو ما تدعمه الحكومة العراقية حاليا ضمن برامج الدراسات العليا.
3. تطوير القدرات والمهارات الفنية لراس المال البشري .

وهذا يعني ان عملية الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي تتطلب مراعاة الجوانب الاتية (www.knowledge economy .com):

1. تعزيز الثقافة الابتكارية : ان هذا المحور يبحث في ذهنية تتميز بروح المبادرة الفردية وحسن الابداع وتنمية القدرات البشرية بشكل منظم وديناميكي.
2. تمويل البحث والتطوير : ان عمليات البحث والتطوير ذا اهمية كبيرة للاقتصاد المعرفي لذا فمن الضروري البحث عن مصادر لتمويل هذه البحوث ومن بينها :
   - استخدام الادوات المالية كالقروض الميسرة .
   - تخصيص مبالغ معينة ضمن الموازنة العامة .
   - عقد شراكات تعاونية مع مؤسسات القطاع الخاص .

لقد حصدت الدول النامية ثمار العلاقة بين التراكم المعرفي الهائل وبين البحوث العلمية التطبيقية وانعكس هذا على امكانية وقدرة هذه البلدان على اكتساب المعرفة وتوطينها وتطبيقها وتطويرها لكي تنافس الدول المتقدمة ، وقد اثبتت هذه التجارب نجاحا ملحوظا في جذب وتنمية المواهب وتطوير المهارات لإنتاج سلع وخدمات جديدة مما ادى إلى تطور هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا (الرهيمي ،2010: 6). ان التجارب الناجحة للدول النامية (كالصين وماليزيا والهند وكوريا الجنوبية وتايوان والامارات) والتي اعتمدت على اساليب ووسائل الاقتصاد المعرفي الا خير دليل على امكانية العراق للانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل نفقاته إلى اقتصاد فعال يعتمد على برامج تنموية مبتكرة لها اثارها الايجابية على عموم الاقتصاد العراقي. ويمكن للعراق مواجهة جميع التحديات الاقتصادية من خلال نهج واليات الاقتصاد المعرفي وكالاتي(الهلالي،2009: 9):

1. تبني مشروع تطوير العلوم والتكنولوجيا ودعم الابتكارات وبمنظور شمولي.
2. تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما كما ونوعا من خلال برامج تنمية القدرات البشرية.
3. تفعيل دور البحث العلمي الرصين متناغما مع اهداف الاقتصاد المعرفي وخطط التنمية الشاملة.
4. دعم ورعاية الكفاءات العلمية المتميزة من خلال انظمة حديثة للحوافز لبناء المجتمع الابتكاري.

5. تطوير اوجه التعاون العلمي والتقني من خلال تفعيل الاتفاقات الإقليمية والدولية .

ويلعب التعليم دورا اساسيا في نمو الاقتصاد المعرفي اذ انه مفتاح جودة السلع والخدمات وتحسين مستويات الانتاجية ، وان النظرة السابقة والمعهودة عن التعليم انه نمط استهلاكي لكن هذه النظرة سرعان ما تحولت الى اتجاه اخر يرى التعليم بأنه انفاق استثماري في الكوادر البشرية المدربة والمتعلمة، واذا نتلنا الى الجدول(1) فأننا سوف نلاحظ ان الدول المتقدمة تنفق اعلى التعليم وتنمية رأس المال المعرفي اعتمادا على(UNDP) و (IFS) و مؤشر(Thompson)، وان انفاق هذه الدول على التعليم يصل (4.2 ٪) من إجمالي الدخل القومي، وإن ما ينفقه أصحاب الأعمال التدريب تصل نسبته إلى(2.5٪) من إجمالي الدخل القومي.

وإذ ان رؤية الجدول (1) تحتم على الدول النامية ومنها العراق الاتجاه على ما توجهت به الدول المتقدمة من انفاق على البحث والتطوير والتعليم، ومن جانب اخر يمثل الانفاق على البحث والتطوير على انه احد جوانب تنمية رأس المال البشري، وهذا ما تمت مناقشته من قبل معهد اليونسكو للإحصاء الذي عمل إحصاءات معينة لقياس نسبة الانفاق على البحث والتطوير وتطوير رأس المال البشري، لان البحث والتطوير هو كل عمل ابداعي ومنهجي يمارس بهدف زيادة رصيد المعرفة بما في ذلك المعرفة البشرية والثقافية والمجتمعية (معهد اليونسكو للإحصاء،2016: 3) .

جدول(1) الانفاق على التعليم والبناء المعرفي في الدول المتقدمة

الدولة	السكان مليون نسمة	الدخل القومي تريليون دولار أمريكي	إجمالي القوة العاملة مليون نسمة	٪ العاملين إلى إجمالي السكان	إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم 4.2 ٪ من الدخل القومي بليون دولار	إجمالي ما ينفق على تدريب العاملين 2.5 ٪ من الدخل القومي بليون دولار
1- الولايـــــات المتحدة	284.8	7	135.2	47.5	294	179
2- اليابان	127.3	5.5	64.1	50.3	231	137.5
3- ألمانيا	82.3	2.5	38.8	47.1	105	62.5
4- فرنسا	59.2	1.7	23.6	39.9	71.4	42.5
5- بريطانيا	59.5	1.3	27.4	46.1	54.8	32.5
6- إيطاليا	57.9	1.2	21.1	36.4	50.4	30.0
7- الصين	1285.0	1.0	711.5	55.4	42.0	25.0
8- البرازيل	165.9	0.8	75.2	45.3	33.6	20.0
9- كندا	31.1	0.7	15.1	48.5	29.4	17.5
10- إسبانيا	40.3	0.7	14.5	35.5	29.4	17.5
المجموع	2193.3	22.4	1126.5	معدل ٪ 45.2	941	564

المصدر : يوسف، عبدالستار حسين.(2004)، " إدارة المعرفة كأداة من اجل البقاء والنمو"، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية.

وبغية النهوض بواقع البحث العلمي في العراق توصل المؤتمر العلمي الاول للتنمية الادارية للاتي (افندي، 2011: 8) :

1. انشاء صندوق لدعم وتمويل البحوث العلمية العربية.
2. تطوير مناهج التربية والتعليم بما ينمي قدرات البحثية للطلبة.

أن هذا الطرح يجعل من مدراء المنظمات او اقادة ان يدركوا ان صياغة الاستراتيجيات المستقبلية يجب ان تتمحور على الأساس المنهجي لها والمتمثل بالمعرفة وان يعووا كيفية استثماراتها وادارتها بالشكل الأمثل.

2.استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق :

يعرف (Prusak) الاستراتيجية بانها وسيلة او خطة تتبناها المنظمة او الحكومة لتحقيق التوازان بين البيئة الخارجية وبين قدراتها وقابلياتها الداخلية. وتعني ايضا مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة وفقا لرؤية واضحة تمليها عوامل ومتغيرات البيئة الخارجية والداخلية (الكبيسي ، 156،2014).

ان استراتيجية الاقتصاد المعرفي المقترحة تقوم على الاتي :

1. تبني استراتيجية وطنية تقوم على استيعاب وتوطين المعرفة من اجل تطوير وانتاج المعرفة :اذ ان الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع موجودات المعرفة الوطنية . وايجاد مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة وابتكارها (الرفاعي،2004: 13). وعلى الرغم من اهمية تطوير وابتكار التكنولوجيا، الا ان التوجه الامثل هو حشد الطاقات الفكرية من علماء ومبتكرين لإنتاج المعرفة دون ان ينشغلوا في ابتكار وتصنيع التكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة.
2. تطوير البنية التحتية التي ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يتعلق هذا المحور بالسعي إلى توفير القدرات البشرية والامكانيات المادية اللازمة لتسيير الاعمال بكفاءة وفاعلية فضلا عن توفير التسهيلات التكنولوجية(الزيادات، 2008: 25)، وتعد البنية التحتية المتمثلة بالمعلومات والاتصالات لبلد ما العامل الاهم في تحديد قدراته على الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي اذ تشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة والنقالة وانتشار الحاسبات الإلكترونية ومدى استخدام المواقع الأنترنيت الا محاور اساسية للبنية التحتية. وان سبب نجاح الدول المتقدمة في هذا المضمار هو توفير البنية التحتية المتميزة وبالذات ما يتصل بالتكنولوجيا كثيفة الاستخدام للعلوم والمعرفة بالشكل الذي يوفر الحجر الاساسي لتوليد المعرفة فضلا عن تعزيز النقاط الاتية(عوينات، 2008: 17) :
   - التطوير المستمر لنظامها التعليمي كما ونوعا والذي يتضمن القضاء على الامية والامية الالكترونية .
   - دعم مراكز البحث والتطوير وتوفير المتطلبات والمستلزمات الاساسية لها .

3. اركان استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق:

1. ان لبنة البناء الأولى هي الاستثمار في العقول البشرية التي تمثل احد افضل مرتكزات الاقتصاد المعرفي ودعمها من خلال التعليم والابتكار فضلا عن الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات واعادة النظر بالنظام المؤسسي من خلال تبني اسلوب الحوكمة الالكترونية (Electronic Governance).
2. التركيز على المجتمعات المعرفية والابتكارية من خلال دعم مراكز البحث العلمي والجامعات العراقية وتعزيز الوعي المعرفي من خلال المشاركة الفاعلة بالمعرفة من اجل دعم التنوع الفكري وتشجيع الابداع بدلا من الاستنساخ والتقليد بغية التوصل إلى معرفة جديدة.

3. ان تبني هذه الاستراتيجية لابد ان يكون متزامن ومتوائم مع اهداف وخطط التنمية الاقتصادية الشاملة، ووفقا لتحليل (SWOT) والذي بمقتضاه يمكن معرفة مكامن (القوة والضعف والفرص والتهديدات) ليتم اختيار نوع الاستراتيجية ان كانت هجومية او دفاعية او تجميعية بغية رسم خارطة توضح الخطوات العملية لبناء الاستراتيجية المقترحة لضمان مساهمة جميع العاملين عليها .
4. ان مهمة تنفيذ هذه الاستراتيجية لا تقع على عاتق هيئة او وزارة معينة (مثل : وزارة العلوم والتكنولوجيا) فضلا عن دور اقسام وشعب البحث والتطوير في مؤسسات الدولة العراقية، بل يتطلب تظافر جهود جميع مستويات الادارة العليا وافراد المجتمع من اجل تحقيق اهداف هذه الاستراتيجية بسرعة وبدقة.
5. ضرورة الاستثمار في المجال المعرفي باعتبار ان الاقتصاد المعرفي قطاع رائد في جميع الاقتصاديات العالمية المتقدمة، اذ يفسح المجال امام فرص استثمارية واعدة وتوفير فرص عمل واسعة .

بمعنى اخر ان هدف استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق هو الشروع بإصلاحات اقتصادية شاملة وذلك من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات والاساليب الهادفة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن بعض السياسات الداخلية غير السليمة والصدمات الخارجية الطارئة، وهذا يعني توحيد الجهود الرامية إلى تعديل مسار الاصلاح الاقتصادي بالاتجاه المرغوب فيه وذلك لضمان بناء المجتمع الابتكاري والمخطط (2) يبين ابعاد الرؤية المقترحة لاستراتيجية الاقتصاد المعرفي، لذلك فان هذه الاستراتيجية تقوم على اربعة مراحل اساسية :

1. مرحلة وضع خارطة طريق نموذجية تعتمد على اسس علمية، اذ من خلالها يتم وضع رؤية واضحة المعالم لتحديد اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تحديد الاهداف التي تنسجم مع استراتيجية الاقتصاد المعرفي ووفق انموذج الاولويات، وهذا يعني تحليل كامل للواقع العراقي والبيئة الداخلية .
2. توفير المستلزمات المادية والبشرية لديمومة نجاح هذه الاستراتيجية، وهي مرحلة رعاية العلماء والمبدعين وتشجيع المبادرات الفردية فضلا عن تهيئة المراكز والمؤسسات البحثية المتخصصة.
3. تنفيذ الاستراتيجية على مستوى القطاعات والمؤسسات الفرعية من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات الجديدة والمبتكرة، اذ لا يمكن احداث تغييرات جوهرة وذلك باتباع أساليب تقليدية، وفي هذه المرحلة يتم جمع المعارف والمعلومات من اجل استثمارها وفق منظور الاقتصاد المعرفي.
4. تقييم عمل المؤسسات الكترونيا وبشكل دوري ووضع الخيارات والبدائل المناسبة وبسرعة، وذلك من خلال المقترحات البناءة لبرامج التغذية العكسية.

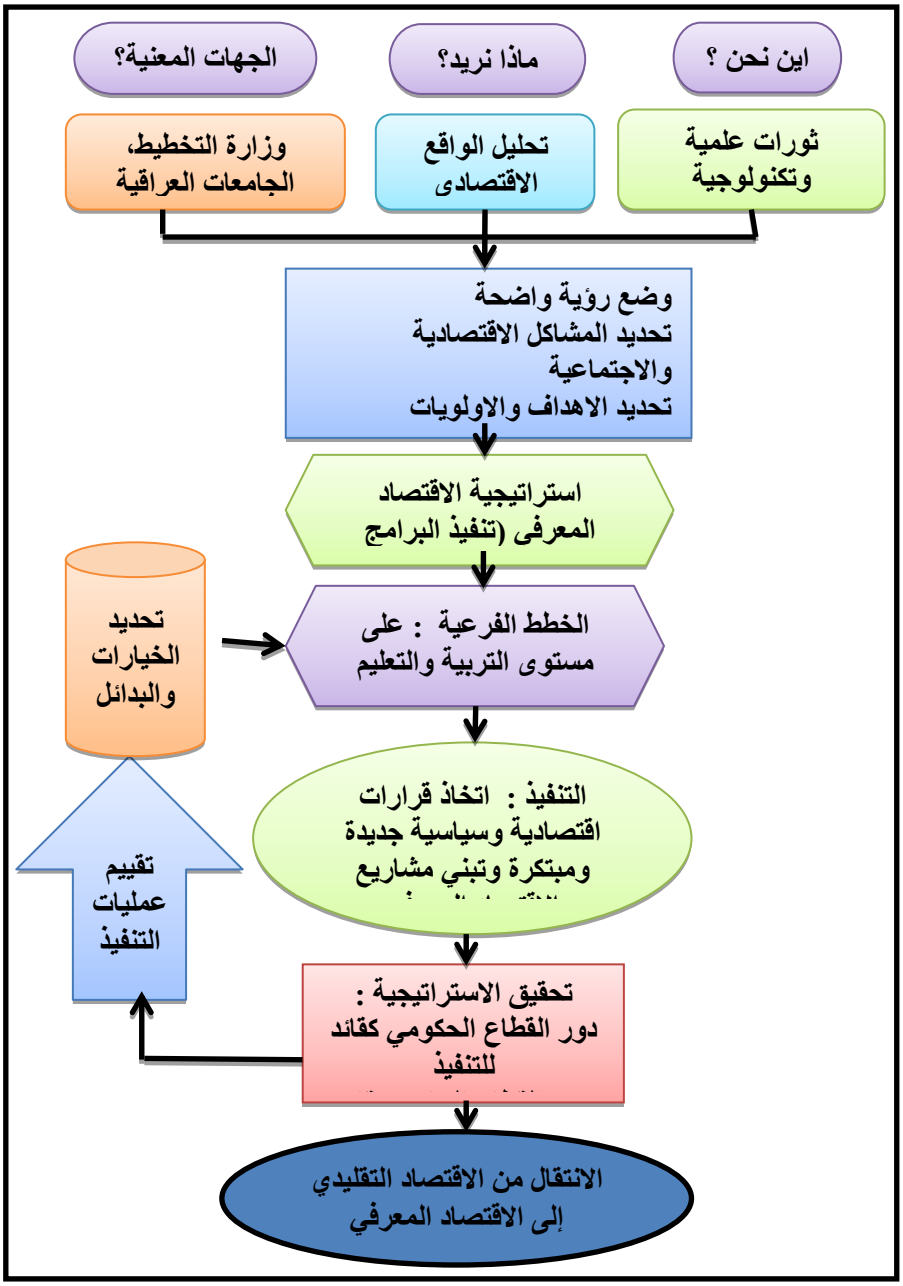

شكل(2) رؤية مقترحة لاستراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق

المصدر: اعداد الباحثين

المحور الثالث: الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات:

ان اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث هي النقاط الاتية :

1. ان أساس بناء المجتمعات هو الفرد وهو ما يعبر عنه برأس المال البشري الذي يتطلب الاستثمار الكثيف فيه بوصفه لبنة بناء المجتمعات ودعامة الاقتصاد المعرفي، لأنه هو من يحلل الاتجاهات وهو من يبدع وهو من يطبق أفكاره بمشاريع علمية وتطبيقية فاعلة.
2. تبين ان للتعليم اثار مباشرة للانتقال من الاقتصاديات التقليدية الى الاقتصاد المعرفي، وهو بذلك يمثل مرتكز عالي النوعية لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في العراق.
3. تبين واتضح أهمية تكنولوجيا المعلومات والحوكمة الالكترونية التي تحقق الابتعاد عن الرتابة والروتين في انجاز اعمالها وتوفر سبل التواصل بين افراد المجتمع وتجعلهم الافراد يطلعون على جميع الإصلاحات الاقتصادية وتحفز باتجاه التغيير.
4. ان توافر العنصرين أعلاه تؤدي الى تحفيز العمليات الاقتصادية نحو الاقتصاد المعرفي الذي يحقق حالة من الإصلاحات الاقتصادية مبتعدا عن التقليد في المعاملات الاقتصادية.
5. ان الإصلاحات الاقتصادية الإبداعية تنشأ بنشوء المجتمعات المعرفية التي تدعم الابداع والابتكار والتي تعزز من قيمة المعرفة لدى افرادها، وهو ما يحقق حالة من الشعور بالهوية وتحقيق الذات.

ثانيا: المقترحات

لقد توصل البحث إلى العديد من المقترحات اهمها الاتي :

1. الاهتمام براس المال الفكري باعتباره لبنة الاساسية للاقتصاد المعرفي ، بعبارة اخرى دعم العلماء والمبتكرين وتهيئة المراكز البحثية لهم .
2. تبني مشروع الحوكمة الالكترونية باعتباره الاسلوب الرشيد في ادارة الدولة والحل الامثل للعديد من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي ومنها الفساد المالي والاداري .
3. وضع اسس استراتيجية الاقتصاد المعرفي في الخطط الاقتصادية الخمسية وتوفير كافة مستلزماتها في العراق باعتبارها من اهم السبل للإصلاح الاقتصادي الشامل.
4. ينبغي على الدولة زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الانفاق على التعليم والتدريب لزيادة الخبرات وخصوصا في أنشطة تكنولوجيا المعلومات.

المصادر References

I. احمد، نهاد ،واخرون(2009) تقييم الاداء المصرفي لبعض فروع المصارف العاملة في مدينة تكريت ، المؤتمر العلمي الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
II. البديري، صلاح. (2010)، "تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة : دراسة تحليلية للمدة (1990-2009)" ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية.
III. البصام، سهام عبد الرحمن، (2009) التنمية الشاملة الامكانيات والتحديات وسبل المواجهة ،المؤتمر العلمي الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
IV. خواجيكة ، محمد هشام (2002) اعادة هيكلة القطاع الخاص العربي في ظل العولمة ، مجلة اوراق اقتصادية العدد 16 ، الامانة العامة لاتحاد العام لغرف التجارة ، بيروت .
V. الدليمي ،زهير حامد (2015) التحليل الكمي لأثر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي للمدة 2010-2012 ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة تكريت .

VI. الذهبي ،جاسم (2001) التطوير الاداري – مدخل – نظريات – عمليات واستراتيجيات ، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان .
VII. السعيد ،مصطفى ،واخرون (2005) الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ،مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .
VIII. سويفي ،عبد الهادي (2009) اساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي ، كلية التجارة ،جامعة اسيوط .مصر
IX. عبد الخالق ، جودة (2009)الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة ،تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ،مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2005 .
X. عربية ، زياد (2006) غسيل الاموال اثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دوليا وعربيا ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،جامعة دمشق، العدد 19 .
XI. قدوري، فائق ، واخرون(2011) استراتيجية الاصلاح الاداري في العراق ، المؤتمر العلمي الثاني ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
XII. الكبيسي، صلاح الدين عواد.(2014)،" إدارة المعرفة" ط1، السيسبان للنشر، بغداد.
XIII. معهد اليونسكو للإحصاء.(2016)،" دليل ارشادي: استبيان إحصاءات البحث والتطوير التجريبي"، مونتريال.
XIV. منير، نوري ونعيمة، بارك(2008)، "سياسة التدريب وتنمية الموارد البشرية وأهميتها في اندماج المؤسسة الاقتصادية في اقتصاد المعرفة"، مؤتمر جامعة الزيتونة.
XV. نجم، نجم عبود (2008)،"تقييم وقياس إنتاجية العمل المعرفة في الشركات المتخصصة و القائمة على المعرفة، المؤتمر الرابع "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة الاردنية.
XVI. الهلالي، هاتف احمد محمد(2009)" الاقتصاد المعرفي والاقتصاد العراقي: الية الانتقال" المؤتمر العلمي الاول 15-16 نيسان، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
XVII. الويس ،خولة (2009) الاثار الاقتصادية للحصار على التمويل والتضخم والتشغيل مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينات ، اطروحة ، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية .
XVIII. يوسف، عبدالستار حسين.(2004)، " إدارة المعرفة كأداة من اجل البقاء والنمو"، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية.

I. Adams, John., Khan, Hafizt T. A., Raeside, Robert.& White, David.(2007), "*Research Methods for Graduate Business and Social Science students*", SAGE Publication Ltd, New Delhi.
II. Kothari, C,R. (2004), " Research Methodology", New age International, New Delhi.
III. MUNTEAN, Mihaela-Carmen. NISTOR , Costel& MANEA Ludmila Daniela (2009)," The Knowledge Economy" The Annals of "Dunarea de Jos" University of Galati.
IV. Tocan , Madalina Cristina(2012)," Knowledge Based Strategies for Knowledge Based Organizations" Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology,Issuse6.
V. UNCTAD ,world investment report,(, 2006) , FDI ,from , developing and transition economies : implications for development ,U .N .New York , p 42.
VI. www.Knowledge Economy.Com